A E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/39/273
E/1984/103
25 May 1984
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٨٠ (أ) من القائمة الأولية *
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي :
الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٤
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت**
استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث

رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٤ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أطلب تعميم الرسالة المرفقة الواردة من حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمعنونة " مساهمة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث " بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار البند ٨٠ (أ) من القائمة الأولية ، ومن وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في اطار البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٤ ، وعرضها على انتباه اللجنة المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

(توقيع) أ. ترويانوفسكي

* A/39/50 .

** انظر مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٤/١٠١ .

../..

Digitized by UNOG Library

مرفق

مساهمة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث

١ - يرد في الوثائق A/C.2/31/2 و A/S-11/AC.1/4 و A/C.2/37/4 و A/38/479 و A/C.2/38/6 عرض للموقف المبدئي الذى يتخذه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن كامل نطاق المسائل المتعلقة باعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفياتي والبلدان النامية .

٢ - ويعلن الاتحاد السوفياتي أهمية سياسية كبيرة على الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ ، المرفق)، التي يعتبر أنها تشكل ، بالاقتران مع ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (القرار ٣٢٨١ (د - ٢٩)) والاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد (القرار ٣٢٠١ (د إ - ٦)) ، جزءا لا يتجزأ من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في سبيل اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل ومنصف واقامة النظام الاقتصادى الجديد . ولقد شارك الاتحاد السوفياتي والبلدان الأخرى الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى مشاركة نشطة في صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث واعتمادها . وهو يسهم كذلك اسهاما ملحوظا في المساعدة على تنفيذ الأحكام التقدمية التي تتضمنها .

٣ - ان السلم هو الشرط الأساسي الرئيسي للتنمية الاقتصادية ومع ذلك فقد أخذت الدوائر الامبريالية الأكثر رجعية تتبع ، في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات نهجا يرمي الى زيادة حدة سباق التسلح وتحقيق التفوق العسكرى وتصعيد جنون الحرب ورفع مستوى المواجهة السياسية وممارسة سياسة التهديد والاملاء ازاء البلدان الاشتراكية والبلدان النامية ذات التوجهات التقدمية وتقليص العلاقات التجارية - الاقتصادية والعلمية - التقنية مع هذه البلدان . ولقد أدى هذا الى ارتفاع حدة التوتر الدولي ارتفاعا شديدا وزيادة الأخطار التي تهدد السلم ومضاعفة عبء سباق التسلح الواقع على الشعوب .

٤ - وفي هذه الظروف ، فان السياسة التي ينتهجها الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى ، والرامية نحو الحيلولة دون نشوب نزاع نووى ونحو اعادة العالم الى طريق تخفيف حدة التوتر الدولي وتحقيق التعاون الطبيعي

Digitized by UNOG Library

بين الشعوب ، قد اكتسبت قدرا أكبر من الأهمية . وتحقيقا لهذا الهدف ، تقدم الاتحاد السوفياتي ، في السنوات الأخيرة ، بعدد من الاقتراحات المحددة .

٥ - ففي آذار/مارس ١٩٨٤ ، تقدمت البلدان الأعضاء في حلف وارسو ، من جديد ، باقتراح الى الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي يدعو الى البدء في مفاوضات بشأن عدم زيادة النفقات العسكرية من الجانبين ، ثم تخفيضها . ومن شأن التوصل الى اتفاق بشأن هذه القضايا أن يمثل بداية لوقف سباق التسلح وللتحول الى تحقيق نزع سلاح فعلي ، وبذلك الى تحرير موارد كان يمكن استغلالها في التعجيل بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في العالم ، بما في ذلك تنمية البلدان النامية . وهذا أمر يتفق اتفاقا كاملا مع أهداف ومهام الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، اذا وضع في اعتبار ما ورد في الاستراتيجية من اعتراف بالارتباط الوثيق بين نزع السلاح والتنمية .

٦ - وفي بداية الثمانينات ، واصل الاتحاد السوفياتي سياسة تنمية التعاون التجاري - الاقتصادي مع البلدان النامية من أجل تعزيز عملية تقسيم العمل على أساس المساواة وتبادل المنفعة ، ومن أجل دعم الاستقلال الاقتصادي والسياسي لتلك البلدان . وتعكس هذه السياسة أيضا جهود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الرامية الى المساعدة في تحقيق المهام والأهداف التقدمية التي تنطوي عليها الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

٧ - ويمثل التعاون التجاري - الاقتصادي بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والبلدان النامية ، من حيث مضمونه وأهدافه ، نمطا جديدا من العلاقات الاقتصادية الدولية . فهو يقوم على مبادئ مثل الاعتراف بحق كل شعب في تقرير شؤونه الداخلية بنفسه ، والاحترام الكامل لسلامة الأراضي وحرمة الحدود والمنفعة المتبادلة ، والاعتراف بحق كل دولة من دول العالم النامي في المشاركة ، على قدم المساواة ، في الحياة الدولية ، وفي اقامة علاقات مع أي بلد ، والاعتراف الكامل وغير المشروط بسيادة الدول الفتية على مواردها الطبيعية .

٨ - وفي الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، ازداد حجم التبادل التجاري بين الاتحاد السوفياتي والبلدان النامية بمقدار ٢ر١ مرة عما كان عليه في الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٥ . وفي سنوات الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، حقق التبادل التجاري مزيدا من النمو ، حيث بلغ عائده المالي ، في عام ١٩٨٣ ، ٢٧ مليار روبل ، أي زاد عما كان عليه في عام ١٩٨٠ بمقدار ٥ر١ مرة . وفي عام ١٩٨٣ ، بلغ عدد البلدان النامية التي لها تعامل تجاري مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ١٠٢ بلدا ، بينما كان ٩٧ بلدا في عام ١٩٨٠ .

../..

Digitized by UNOG Library

٩ - ومما يساعد على تنمية التجارة وتعزيز استقرارها ، ابرام اتفاقات تجارية فيما بين الحكومات ، بما في ذلك ابرام اتفاقات طويلة الأجل ، تسمح باستغلال الامكانيات المتاحة ، الى أقصى حد ممكن ، في سبيل توسيع نطاق التعاون . وقد قام الاتحاد السوفياتي ، في السنوات القليلة الماضية ، بابرام اتفاقات تجارية مع ٣١ بلدا ناميا ، من بينها ١٤ اتفاقا جديدا تبرم لأول مرة مع بلدان من بينها بنما ، وجامايكا ، وجمهورية جزر الرأس الأخضر ، وجمهورية سان تومي وبرينسيبي ، وزائير ، وليبريا ، وموريشيوس .

١٠ - ويستورد الاتحاد السوفياتي من البلدان النامية السلع اللازمة لاقتصاده الوطني . وفضلا عن ذلك ، فهو يسعى الى مساعدة البلدان النامية في حل مشاكل صادراتها من خلال زيادة مشترياته سواء من صادراتها التقليدية ، مثل الخامات الزراعية والصناعية ، والمواد الغذائية ، أو من المنتجات المصنعة أو شبه المصنعة . واعتبارا من ١ كانون الثاني /يناير ١٩٦٥ ، منح الاتحاد السوفياتي البلدان النامية امتيازات من طرف واحد ، وعلى أساس غير تبادلي أو تمييزي ، وذلك بالغاء الرسوم الضريبية على كل المستورد من صادراتها . وقد وضعت أنظمة تحديد منشأ السلع ، التي استحدثت لصالح البلدان النامية ، والتي تيسر الاستفادة من تلك الامتيازات .

١١ - ويمد الاتحاد السوفياتي ، بدوره ، البلدان النامية بالسلع اللازمة للتعجيل بتنمية قواها الانتاجية ، وبناء الاقتصاد الوطني فيها . وتتمثل الأغلبية الساحقة من السلع الواردة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الآلات والمعدات ، التي يخصص نحو ٥٠ في المائة منها لتنفيذ مشاريع اقتصادية هامة . كما تزوّد البلدان النامية بمصادر الطاقة والخامات والمواد اللازمة للصناعة ، وبالمواد الغذائية ، وببعض السلع الاستهلاكية ، والخ ..

١٢ - وقد حدث مزيد من النمو في ممارسة ابرام الاتفاقات والبروتوكولات فيما بين الحكومات بشأن توريد الآلات والمعدات من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وتقديم المساعدات التقنية بشروط الدفع بالتقسط المريح (بحد أقصى قدره ١٠ سنوات) ، وبفوائد سنوية تساهلية وعلى أساس السداد في طريق تصدير المنتجات الوطنية لهذه الدول ، بما في ذلك منتجات الصناعات التحويلية . وتم في السنوات الأخيرة توقيع اتفاقات من هذا النوع مع بوليفيا ، وبيرو ، وجمهورية غيانا ، وكوستاريكا ، كما تم تمديد الاتفاقات المبرمة مع البرازيل ، وكولومبيا ، والمكسيك .

١٣ - وفضلا عن تنمية النشاط التجاري الذي يحقق المنفعة المتبادلة ، يقدم الاتحاد السوفياتي الى البلدان النامية مساعدات اقتصادية وتقنية متزايدة .

١٤ - ويرفض الاتحاد السوفياتي ، من منطلقات مبدئية ، ما يوجه اليه من طلبات بأن يخصص ، كالدول الامبريالية ، جزءا ثابتا من ناتجه القومي الاجمالي لمساعدة البلدان

Digitized by UNOG Library

النامية . فالبلدان النامية محقة ولديها أسس تستند اليها في توجيه هذه المطالب الى الدول الامبريالية المتقدمة النمو ، التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن العواقب الوخيمة المترتبة على نهب مستعمراتها السابقة ، وعن تزايد استغلال الاستعمار الجديد للشعوب المتحررة ، وتصعيد سباق التسلح الذى يؤدى الى تحويل الكثير من الموارد عن أهداف التنمية ، وعن الآثار المترتبة على الأزمات الطاحنة التي يتعرض لها النظام الاقتصادى الرأسمالي العالمي . وفضلا عن ذلك ، فان الاتحاد السوفياتي ، انطلاقا من سياسته المبدئية الرامية الى دعم البلدان النامية في كفاحها من أجل التغلب على التخلف الاقتصادى ومن أجل تعزيز استقلالها السياسي والاقتصادى ، مع مراعاة امكانياتها ، يخصص لمساعدة البلدان النامية بانتظام جزءا من موارده ، التي يخلقها بعمله الشعب السوفياتي . وتتخذ مساعدات الاتحاد السوفياتي أشكالا تتفق مع بنائه الاجتماعي ، وأثبتت فعاليتها في الممارسة العملية ، ووجدت تقديرا من جانب البلدان النامية نفسها .

١٥ - وقد بلغ اجمالي المساعدة الاقتصادية الخالصة التي قدمها الاتحاد السوفياتي خلال فترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ الى بلدان العالم النامي ٣٠ بليونا من الروبلات ، أى ١ في المائة في المتوسط من الناتج الوطني الاجمالي للاتحاد السوفياتي . وفي عام ١٩٨١ بلغ حجم هذه المساعدة ٨ر١ بليون من الروبلات . وارتفع اجمالي المساعدة في عام ١٩٨٢ بنسبة ٥ في المائة فبلغ ٨ر٥ بليونا من الروبلات ، أى ١ر٢٧ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي للاتحاد السوفياتي . ويقدم الاتحاد السوفياتي الى البلدان النامية مساعدة مجانية ، وائتمانات بشروط تسهيلية ، وتسهيلات في تسديد قيمة المساعدة التقنية التي يقدمها الاخصائيون السوفيات العاملون في البلدان النامية ، كما تقدم المساعدة في اعداد الكوادر الوطنية في هذه البلدان وفي نقل أحدث التكنولوجيا اليها ، وكذلك في ميدان التجارة الخارجية . وفي عام ١٩٨٣ قدّم الاتحاد السوفياتي الدعم الاقتصادى والتقني لسبعين بلدا ناميا من بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية (مقابل ٤٤ بلدا في عام ١٩٧٠) . وقد وقّعت في أوائل الثمانينات الاتفاقات في هذا الميدان مع أفغانستان والجزائر ، والجمهورية العربية السورية ، وغابون ، ونيكاراغوا ، والهند ، وغيرها من البلدان . وبمساعدة الاتحاد السوفياتي ، تم في البلدان النامية ، حتى ١ كانون الثاني /يناير ، اقامة ٧٦٢ ١ مشروعا من مشاريع الاقتصاد الوطني الهامة . كما كان هناك ٣٢٨ ١ مشروعا قيد الانشاء أو تنتظر الانشاء .

١٦ - وتتمثل الصفة المميزة للعلاقات بين الاتحاد السوفياتي والبلدان النامية في أنه وفقا لطلبات حكومات هذه البلدان ، يتركز التعاون في مجالات القطاع العام الذى يؤدى التوسع فيه الى النهوض بامكانية الدولة على تحقيق التحويلات الاجتماعية الاقتصادية ، والى تعزيز موقفها في مكافحة الآثار الضارة التي تخلفها أنشطة الشركات عبر الوطنية ، والى زيادة قدرتها على اتباع سياسة مستقلة في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية . ويستجيب

Digitized by UNOG Library

اتجاه التعاون الاقتصادى هذا استجابة كاملة للأحكام الواردة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث والتي تنص على أنه " يجب أن يؤخذ في الاعتبار على النمو الواجب الدور الايجابي للقطاع العام في تعبئة الموارد الداخلية ووضع وتنفيذ خطط التنمية الوطنية العامة وتحديد الأولويات الوطنية " (الفقرة ٣١) .

١٧ - ان المساعدة التي يقدمها الاتحاد السوفياتي تستهدف أولا وقبل كل شيء تعزيز التصنيع في الدول الفتية ، فالاستراتيجية الانمائية الدولية تشدد على أن التصنيع " يشكل عنصرا ضروريا وأداة دينامية تضمن النمو المستقل الثابت لاقتصاد هذه البلدان وتحولها الاجتماعي " (الفقرة ٧٢) .

١٨ - وبصفة خاصة ، تم في البلدان النامية بمساعدة اقتصادية وتقنية قدمها الاتحاد السوفياتي ، حتى ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ ، انشاء ٧٧١ مؤسسة صناعية منها ١٤٤ محطة لتوليد الكهرباء و ٥٤ منجما للفحم تحت الأرض أو ذا فتحة مكشوفة ، و ٣٢ منشأة تعدينية و ١٣٢ مصنعا للآلات .

١٩ - وقد أقيم ٢٨٩ مشروعا في القطاع الزراعي ، منها مشاريع نموذجية ومنها القنوات والسدود وشبكات الرى وغيرها . وفي أحوال كثيرة ، تشكل هذه المؤسسات الأساس للاقتصاد الوطني الناشئ في الدول النامية .

٢٠ - ولا يؤدى الدعم الاقتصادى والتقني الذى يقدمه الاتحاد السوفياتي الى مشاكل تتعلق بمدفوعات الدول النامية ، ذلك أن الاتحاد السوفياتي يقبل لقاء ما يقدمه من خدمات السلع التقليدية التي تصدّرها البلدان النامية وكذلك منتجات المنشآت التي أقيمت بمساعدته .

٢١ - وتتصف بأهمية كبرى المساعدة التي يقدمها الاتحاد السوفياتي للبلدان النامية في حل مشكلة شديدة الأهمية لهذه البلدان ألا وهي مشكلة اعداد الكوادر الوطنية المؤهلة .

٢٢ - بمساعدة الاتحاد السوفياتي أقيم في البلدان النامية في فترة ما بعد الحرب ٢٦٧ مركزا تعليميا و ٤٩ معهدا ومدرسة صناعية ؛ وبلغ عدد من تدرب وتخصص فيها ١٫٥ مليون من العمال والمهندسين والتقنيين والأطباء والمدرسين وغيرهم . وخلال فترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ وحدها أنشئت مراكز تعليمية تتسع لحوالي ٤٧ ألف طالب ، ومنها المراكز التي أنشئت في الأردن ، وايران ، والجزائر ، والعراق ، ومدغشقر ، وموزامبيق وغيرها .

٢٣ - وفي عام ١٩٨٢ ، بلغ عدد طلاب البلدان النامية في المؤسسات التعليمية العليا والمتوسطة في الاتحاد السوفياتي ٧٠ ألفا .

Digitized by UNOG Library

٢٤ - ويأخذ الاتحاد السوفياتي في اعتباره ، فيما يقدمه من دعم اقتصادى وتقني للبلدان النامية ، الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا بينها . ففي عام ١٩٨١ ، تجاوز اجمالي المساعدة الخالصة المقدمة لهذه المجموعة من البلدان مبلغ ١ر١ بليون من الروبلات أى ١٨ر٠ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي للاتحاد السوفياتي .

٢٥ - وسيواصل الاتحاد السوفياتي تنمية تعاونه التجارى الاقتصادى مع البلدان النامية ، كما سيواصل تقديمه لها يلزمها من مساعدة ودعم في نضالها لتحقيق الاستقلال الاقتصادى ، ولاعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس منصف ديمقراطي حقيقي ، ولاقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد واعمال الأحكام التقدمية المتجسدة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

- - - - -

Digitized by UNOG Library